# دور التعليم الجامعي في احداث التغيرالاجتماعي وتحقيق التنمية في سلطنة عمان ومعوقاته وسبل تفعيله

صالح عبد الله محمد العريمي
باحث دكتوراه- كلية علوم التربية- جامعة محمد الخامس بالرباط- المغرب
Oyoun.ihssan@gmail.com

**الملخص**

هدفت الدراسة الحالية إلى" التعرف على دور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية في سلطنة عُمان، وطبقت على عينة قوامها (908) من طلاب وطالبات الجامعة في سلطنة عمان، واشارت النتائج بان طبيعة التعليم الجامعي بالسلطنة من وجهة نظر الطلبة عينة الدراسة يمتاز بخصائص متميزة من كافة الجوانب للدرجة التى تكفل لها أن توصف بالقوية، الأمر الذى يؤكد أن الذكور يرون أن واقع وطبيعة التعليم الجامعي الحكومي تعد أفضل من التعليم الجامعي الخاص بالسلطنة. كذلك يمكن القول أن مستوى التغيير الاجتماعي الذي يحدثه التعليم الجامعي فى الطالب الجامعي نفسه هو مستوى قوي جدا، وقد أكدت النتائج على التأثير القوي جدا للتعليم الجامعي فى إحداث التنمية بسلطنة عُمان، وقد أوضحت النتائج ان المعوق الأكثر اتفاقا والأعلى تمثلت في" التركيز فقط على الجوانب المعرفية والنظرية " التى يمكن وصفها بالمعوق القوي جدا فى مضمون هذه المعوقات يجد انها تتمثل فى افتقاد التركيز على العملية التطبيقية، وعدم التركيز على اكساب الخريجين المهارات التطبيقية، وهكذا يرى أفراد العنيه وجود معوقات متعددة تحد من فعالية التعليم الجامعي فى إحداث التنمية المجتمعية، وهذه المعوقات ذات مستوى تأثير قوي.

الكلمات المفتاحية : التعليم الجامعي، السياسة التعليمية، التغير الاجتماعي، التنمية المجتمعية .

6

# Role of College Education in Achieving Social Change and Development in Sultanate of Oman, its Deterrents, and Activation Methods

Salih Abdullah Mohammed El-Areemi
PhD research scholar at Faculty of Education, Universit of Mohammed V-Rabat

Abstract

The present study aimed to "identify the role of university education in bringing about social change and development in the Sultanate of Oman

The results indicated that the nature of university education in the Sultanate from the point of view of the students in the sample of the study is characterized by distinct characteristics of all aspects to the degree to which it can be described as strong, which confirms that the males believe that the reality The nature of public university education is better than the university education of the Sultanate. It is also possible to say that the level of social change made by university education in the university student itself is very strong. The results confirmed the very strong impact of university education on the development of the Sultanate of Oman, and that the most consistent and higher handicap was to "focus only on the cognitive and theoretical aspects" Which can be described as a very powerful handicap. In the context of these constraints, it is found that the lack of emphasis on practical and applied, and lack of emphasis on the graduation of graduates applied skills. Thus, respondents see the existence of multiple obstacles that limit the effectiveness of university education in the development of community.

Keywords: university education, educational policy, social change, community development.

**مقدمة الدراسة :**

يشهد العالم على كافة المستويات تطوراً متسارعاً في كافة مجالات الحياة؛ لذا وجب رفع مستوى الاهتمام بالإنسان كي يواكب هذه التطورات المتسارعة ويتعامل معها بطريقة تمكنه من التكيف والتطور في نفس الوقت. وكما هو معروف فإن الإنسان يعد هدف التنمية ووسيلتها في آن وأحد؛ لذا أصبحت عملية إعداده وتأهيله ضرورة ملحة تتبناه كافة المجتمعات على اختلاف تصنيفاتها ومستوياتها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن عملية خلق وإعداد أجيال من الشباب المتعلم والمتدرب على مستويات عليا ضرورة ملحة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة حتى تتوافر للدولة كفاءات ماهرة قادرة على التعامل مع المتغيرات الدولية ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، ولديها القدرة على التفاعل والاستفادة من كل المستجدات وإعداد جيل من الأكاديميين والباحثين والخريجين من ذوي المستويات التعليمية العليا وسد احتياجات السلطنة من الكوادر المتخصصة في مختلف المجالات. (وزارة التعليم العالي، الجامعات والكليات الخاصة في السلطنة، 2016) ولتحقيق مستوى جيد من التقدم والازدهار في كافة مجالات الحياة التي يعيشها الانسان تتضح مدى أهمية الحاجة إلى العمل على رفع مستوى العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والتي تمثل القوة الحقيقية لأي مجتمع في الوقت الحالي. فإذا ما نجح المجتمع في تعليم وتدريب وتأهيل أبنائه وتنمية امكانياتهم وصقل قدراتهم؛ فإن ذلك يعني امتلاكه للقوة والقدرة التي تمكنه من تحقيق مستويات متميزة من النمو والتقدم ومن ثم تنعكس على إحساس المواطنين بالرعاية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدى إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجه وإنما يُعد التعليم حقا من حقوق الانسان الأساسية وهو غاية في حد ذاتها يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم المختلفة على نحو أفضل. كما يعد من العوامل المهمة للقضاء على الفقر ومكافحته عن طريق تزويد الناس بمهارات تزيد من قدراتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل، بالإضافة إلى أنه ذو صلة وثيقة بأبعاد متعددة أخرى للتنمية البشرية كالبعد الصحي المتمثل في ارتفاع معدل المواليد وانخفاض الوفيات ونمو الوعي الصحي لدى الأفراد ووعى الأم مع ارتفاع مستوى تعليمها؛ فالتعليم ينمى قدرة الإنسان على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع

ومقاومة التهميش والعزل ويوف له الثقافة الحقوقية التي توفر له المطالبة بحقوقه كاملة. ( المسلميه ، عبدالفتاح ، البوسعيدي ، جودة و المعولي ، 2011 ، ص 119 ) .

**مشكلة الدراسة :**

يعد التعليم أحد أهم الأدوات الرئيسية والفاعلة التي تساعد على استمرارية عملية التنمية وتحقيقها لأهدافها الأساسية فالعنصر البشري هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت. فليس التعليم مجرد حق أو مطلب؛ وإنما يعد ضرورة ومتطلب حياة وبقاء، بل ينظر إليه على أنه دعامة للأمن الوطني لأي مجتمع في عالم لا مكان فيه لغير المتعلم، وفى عصر التحدي التقني والاقتصادي والثورة المعرفية والمعلوماتية فالتعليم يعد إسهاما بارزا في نمو الاقتصاد وزيادة انتاج القوى العاملة، ومكافحة الفقر والعوز، وتحسين مستوى حياة الانسان وضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي . (المسلمية، عبد الفتاح ، البوسعيدي، جودة، و المعولي، 2011) .

وتعد سلطنة عمان بوصفها إحدى المجتمعات الخليجية الفتية التي تأخذ بأسباب التنمية ومسبباتها؛ لذا فإنها تؤمن بأن التعليم هو الفاعل الحقيقي الذي يمكن أن يساعدها على تحقيق مستويات متقدمة في كافة مجالات التنمية الشاملة، ومن ثم تنعكس أثار هذه التنمية ونتائجها على ارتفاع مستوى الخدمات والرعاية المقدمة للمواطن العماني. لذا تضع سلطنة عُمان التعليم بكافة مستوياته في أعلى سلم الأولويات المعمول بها في الدولة.

لذا يجب أن تكون السياسة التعليمية قائمة على فلسفة وذلك من خلال قيام فلسفتها على التأثير في الاتجاهات والقيم والسلوك لمنسوبيها والعمل على نشره من خلال ما تمثله واقعاً وعملاً من خلال صياغة أهدافها بما يتوافق وقيمها وأصالتها بصورة تكاملية تضمن بقائها وتوحيد أنماط العاملين بما يتفق وتحقيق أهداف الدولة العليا والأهداف الدينية والاجتماعية . ( الدجني ، 2011 ، ص 195 ) .

لقد استطاعت مؤسسات التعليم العالي أن تكيف مدخل التخطيط الاستراتيجي لخدمة أهدافها في التنمية بكافة عناصرها، وسجلت نقلة نوعية في تطوير عملية التخطيط ذاتها، والسبق في صياغة اتجاهات جدية وتجارب ناجحة في عملية التطبيق، من خلال تنوع التحديات التي تواجهها، وأهمية الأهداف الاستراتيجية التي تفرضها طبيعة التطور في تلك المرحلة . ( الدجني ، 2011 ، ص 49 ) .

ويرى الباحث أن هذه الإشارة السريعة للدور الذى تلعبه المؤسسات التعليمية في إحداث التغير الاجتماعي المخطط بمثابة أحد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها أثناء محاولة الباحث التعرف على

طبيعة الدور الذى تمارسه وتؤديه مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في إحداث التغير الاجتماعي المرغوب في كافة جوانب حياة المواطن العماني، تلك الجوانب التي تتمثل في: الثقافة بما تتضمنه من قيم وعادات وتقاليد ودين ولغة وهوية وطنية ومسؤولية مجتمعية وغيرها، كذلك التطرق الى بعض الظواهر الاجتماعية مثل: الزواج والزواج المبكر وزواج الأقارب والطلاق وتعليم الفتيات والتنقل والسفر والانفتاح ومجال الحريات الشخصية وانحسار السلطة الوالدية، والسحر والشعوذة واللجوء إلى الدجالين. بالإضافة إلى التعرف على جوانب التغيير في النواحي الصحية المتعلقة بالصحة والمرض والعلاج الشعبي والتقليدي أو الطبي بمعناه الحديث.

أما عن علاقة التعليم الجامعي بإحداث التغير الاجتماعي والتنمية؛ فالتعليم يُعد أهم ركائز التنمية المستدامة وهو من الأولويات التي تعتمدها الدول في بناء مواردها البشرية التي تعول عليها في عملية البناء الوطني وترسيخ مكانتها على الصعيد العالمي. ومن هذا المنطلق تنافس الدول على الرقي بنظمها التعليمية وتجويد مخرجاتها لتناسب الأوضاع الحالية والمستقبلية؛ ومن أجل ذلك تعمد مختلف دول العالم إلى تقييم أنظمتها التعليمية لتحقيق الجودة في عمليتي التعليم والتعلم، وذلك وفق طرق منهجية تضمن الدقة والمصداقية في عمليات التقويم. (مجلس التعليم، 2015)

ومن ثم أصبح جليا معرفة حقيقة العلاقة الارتباطية الموجبة بين ارتفاع مستوى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية في كافة المجالات والميادين المختلفة، الأمر الذي ينعكس بطريقة مباشرة على إحداث التغير الاجتماعي المرغوب فيه في المجتمع وأفراده.

وفى هذا الإطار يمكن القول إن قطاع التعليم الجامعي والعالي في سلطنة عمان قد شهد تطورا كميا ملحوظا في عدد مؤسساته وعدد الطلبة الملتحقين به، كما شهد القطاع الخاص تطورا نوعيا تمثل في طرح برامج أكاديمية جديدة وإيجاد بنية أساسية ومناخ تعليمي يسعى للارتقاء بجودة التعليم العالي وفق نظم حديثة. وتضم مؤسسات التعليم العالي مؤسسات حكومية ومؤسسات خاصة.

وفى ضوء العرض السابق فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في محاولة التعرف على دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية الشاملة في المجتمع العُماني.

تتمثل اسئلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيسي التالي: ما دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية في سلطنة عُمان؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما واقع التعليم الجامعي في سلطنة عُمان؟

2- ما دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي في سلطنة عُمان؟
3- ما دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية بسلطنة عُمان؟
4- ما المعوقات التي تحد من تفعيل دور مؤسسات التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية بسلطنة عُمان.
5- ما المقترحات اللازمة لتفعيل دور مؤسسات التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية بسلطنة عُمان؟

**فرضيات الدراسة :** تعد الدراسة الحالية من الدراسات التي تحاول التعرف على الأثر الذي أحدثه التعليم الجامعي في سلطنة عمان على عمليتي التغير الاجتماعي والتنمية، ومن ثم كان لابد من الحاق التساؤلات بالفرضيات التالية:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين رؤية الطلبة على واقع التعليم الجامعي في سلطنة عمان تعزى لمتغير النوع .
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية الطلاب الذكور ورؤية الطالبات حول أثر التعليم الجامعي على التغير الاجتماعي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية الطلبة في الجامعات الحكومية ونظرائهم في الجامعات الخاصة حول أثر التعليم الجامعي على التغير الاجتماعي .
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر التعليم الجامعي على التغير الاجتماعي طبقا للمنطقة الجغرافية.

**أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في الهدف الرئيسي التالي " التعرف على دور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية في سلطنة عُمان "

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية :

أ- الكشف عن واقع التعليم الجامعي في سلطنة عُمان.
ب- الكشف عن دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي في سلطنة عمان .
ت- الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية بسلطنة عُمان.

ث- الكشف عن المعوقات التي تحد من تفعيل دور مؤسسات التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية بسلطنة عُمان.

ج- الوصول إلى بعض المقترحات لتفعيل دور مؤسسات التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية بسلطنة عُمان.

**اهمية الدراسة :**

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة الحالية في انطلاقها من الاهتمام بثلاث من القضايا التي تحظى بالاهتمام الأكبر في كافة الدول على اختلاف تصنيفاتها ومستوياتها. وتتمثل هذه القضايا في التعليم الذي يعد قاطرة التنمية المجتمعية في كافة المجتمعات والذي يلعب في هذه الدراسة دور المتغير المستقل، والقضية الثانية تتمثل في التغيير الاجتماعي الذي يعد أحد الظواهر الاجتماعية التي تتعرض لها كافة المجتمعات والذي يُعد في هذه الدراسة بوصفه أحد المتغيرات التابعة، والقضية الثالثة هي قضية التنمية المجتمعية والتي هي محور اهتمام كافة المجتمعات الإنسانية ومنها المجتمع العُماني. والتي تؤدى دور أحد المتغيرات التابعة في هذه الدراسة. ومن ثم فإن نجاح الدراسة في الكشف عن طبيعة ومقدار ومستوى التأثير الذي يحدثه التعليم الجامعي بوصفه المتغير المستقل على التغيير الاجتماعي والتنمية المجتمعية بوصفهما متغيرات تابعة؛ يبين مدى أهمية الدراسة الحالية.

كما أن الدراسة الحالية تستمد أهميتها من خلال ما يتوقع أن تصل إليه من نتائج تبين مستوى مخرجات التعليم الجامعي والعالي بشقيه الحكومي والخاص في سلطنة عُمان ومدى اسهام هذه المخرجات في إدارة عجلة التنمية وإحداث التغير الاجتماعي المرغوب .

**حدود الدراسة ومجالاتها:**

1. **الحد البشري :**

اقتصر الحد البشري للدراسة الحالية على طلاب وطالبات السنة النهائية في جامعة قابوس الحكومية وجامعة مسقط الخاصة، وجامعة صور الخاصة بسلطنة عُمان وعددهم 908 مبحوثً الاناث 552، والذكور 356.

كما تضمن الحد البشري أيضا:

عينة من المسؤولين بالكليات ومساعديهم ورؤساء الأقسام الأكاديمية الحاليين أو السابقين ومن في مستواهم من الأكاديميين، وقد بلغ عددهم 25 مبحوثا.

– عينة من مديري العموم ورؤساء الأقسام ومن في مستواهم من مديري الوحدات والمؤسسات الحكومية والخاصة العاملة في حقول التنمية المجتمعية بكافة مستوياتها، وقد بلغ عددهم 89 مبحوثا .

**2 .الحد الجغرافي :**

اقتصرت الدراسة على المحافظات التي توجد بها جامعات أو كليات جامعية حكومية كانت أم خاصة وهي محافظة الوسطى، ومسندم، محافظة شمال الشرقية، محافظة مسقط، محافظة الداخلية، محافظة البريمي .

**3 .الحد الزمني :**

تم تصميم أدوات جمع البيانات واختبارها وتطبيقها وإتمام عملية الجمع والتحليل في الفترة من شهر ديسمبر 2017 م إلى ديسمبر 2018م .

**<u>مفاهيم الدراسة :</u>**

- التعليم الجامعي والتعليم العالي Higher Education & University Education

يُعرف التعليم الجامعي والتعليم العالي بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يقدم في الجامعات أو المعاهد العليا المتخصصة. وتتراوح مدة الدراسة فيه من سنتين في المعاهد الفنية المتوسطة إلى أربع أو خمس أو ست سنوات في الكليات الجامعية والمعاهد العليا. ويستلزم الحصول على الماجستير والدكتوراه ما لا يقل على التوالي عن سنتين وثلاث سنوات من الدراسة (DEVELOPMENT, 2010, p. 61)

وفى ضوء الدراسة الحالية يقدم الباحث التعريف الإجرائي التالي للتعليم الجامعي، حيث يقصد به بأنه التعليم الذي يقدم بعد اجتياز الطالب لمرحلة التعليم ما بعد الأساسي (المرحلة الثانوية) ويتم تقديمه من خلال الجامعات والكليات المنتمية لها، وفق القوانين المعمول بها في الدولة ومن ثم حاز باعتراف السلطات القائمة.

- السياسة التعليمية :Educational Policy

في البداية يمكن القول إن السياسة بمعناها العام عبارة عن مجال واسع يحدد الأهداف والأولويات الرئيسية للحكومة. ويتماشى ذلك مع دستور البلد ويمكن ان تختص بقطاع محدد (على سبيل المثال

سياسة قطاع التعليم) أو قطاع فرعي (مثل التعليم الابتدائي) أو إلى مسألة معينة (مثل انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس). وتحدد السياسة موقفا معينا يهدف إلى استكشاف حلول لمسألة ما.

كما عرفت السياسة التعليمية بأنها الإطار العام الذي يوجه العمل في النظام التعليمي، والذي يمكن أعضاؤه من أن يتبعوا طريقاً مشتركاً وأن يسلكوا سلوكاً متماسكاً ( زيدان ، 1993 ، ص 101 ) .

كما تعرف بأنها مجموعة من المبادئ وأساليب العمل التي سيلتزم بها العاملون في ممارساتهم، وهي الإطار الذي يرسم الأفعال ويحددها، وهي مرشد عام ودليل يضع حدوداً لاتجاهات العمل، ويوحد التصرف ويخلق نوعاً من الاستقرار داخل المؤسسات التعليمية (مطر و فرج، 2009).

وفي ضوء التعريفات السابقة، يطرح الباحث التعريف الإجرائي التالي للسياسة التعليمية، حيث يقصد بها في دراسته الحالية أنها ذلك الإطار العام المكون من المبادئ والاتجاهات العامة وموجهات العمل التي يتم الاسترشاد بها والسير في ضوئها في كافة المؤسسات والأجهزة التعليمية في الدولة؛ الأمر الذي يؤدى الى خلق بيئة تعليمية مستقرة تتمكن من تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية وأغراضها.

- التغير الاجتماعي Social Change

فالتغير الاجتماعي يقصد به كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة ( الخشاب ، 1977 ، ص 188 ) .ما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيرًا في النظام الاجتماعي أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه ( مدكور، 1975 ، ص 165). ويمكن أن ننظر إلى التغير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل في البنى الاجتماعية وأن التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها ويعد التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية ( زامل 2007 ، ص 4 ) .

وفى ضوء المناقشة السالفة يرى الباحث أن التغير الاجتماعي والذي يعد أحد أهم المفاهيم المحورية في الدراسة الحالية يقصد به على أنه عملية تحول اجتماعي مر بها المجتمع العماني في جوانب متعددة منها على سبيل المثال: القيم والعادات والمعتقدات والهوية والانتقال من مرحلة اجتماعية يغلب عليها الطابع البدوي إلى مرحلة يغلب عليها الطابع الحضري وذلك بسبب اتاحة الفرص التعليمية لأبناء المجتمع بداية من التعليم الأساسي وحتى التعليم الجامعي.

- التنمية المجتمعية Community Development

توصف التنمية بأنها عملية ديناميكية متكاملة وشاملة ومتعددة الجوانب والميادين، تستهدف العنصر البشري بالدرجة الأولي ويتوقف نجاحها على مدى ومستوى مشاركة هذا العنصر وتعليمه وتدريبه وتأهيله للقيام بدوره المتوقع في العمليات التنموية.

إن التنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك. وتعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود " عملية تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور (السنبل، 2001، صفحة 4).

ويعرف الباحث التنمية المجتمعية في هذه الدراسة على أنها عمليات واعية ومخططة ومدروسة رصدت لها الموازنات والموارد المالية والبشرية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل تحقيق أهداف متعددة على كافة المستويات والاصعدة، تلك الأهداف التي تسهم في تحقيق نقلة نوعية في حياة المواطنين من خلال الانتقال من وضع اجتماعي اقتصادي ثقافي إلى وضع آخر افصل منه.

**1) <u>الاطار النظري للدراسة :</u>**

فى ضوء نظرية الأنساق الاجتماعية Social System's Theory فإن الباحث ينظر إلى مؤسسات التعليم الجامعي كالجامعات والكليات الجامعية بشقيها الحكومي والخاص بوصفها أنساق اجتماعية مفتوحة على البيئة الخارجية (المجتمع العماني) التي تحيط بها من مؤسسات اجتماعية أو صناعية أو اقتصادية، تتأثر وتؤثر فيها من حيث مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها. (الرشيد، 2005، ص 15). ومن ثم فإن الباحث يعتبر هذه النظرية بمثابة الإطار النظري الذي يوجه الدراسة في جانبيها النظري والميداني.

**1.1 التعليم في سلطنة عمان :**

مر التعليم في سلطنة عمان بمراحل مختلفة واكبت مستجدات التطوير ومتطلباته، واستندت كل مرحلة منها إلى منطلقات وموجهات اشتقت من احتياجات كل مرحلة، فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأول في بداية النهضة المباركة، لذا كان التركيز على التوسع الكمي للتعليم لضمان وصول الخدمة

التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية (1995 –1975 م)، وقد تحقق هذا الإنجاز في فترة قياسية أكدته العديد من التقارير المحلية والدولية منها :التقرير الصادر عن البنك الدولي 2001 م، الذي ذكر أن تطور النظام التعليمي في سلطنة عمان خلال الفترة من 1970 إلى 2000 م متقدم ولا يضاهيه أي تطور لأي نظام تعليمي في الدول الأخرى. ثم جاءت المرحلة الثانية (2010 – 1996) استكمالاً للمرحلة الأولي حيث كان الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم، واستمدت هذه المرحلة موجهاتها من توصيات مؤتمر" الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020" الذي عقد في عام 1995 م، والذي خرج باستراتيجية تنموية شاملة لتنمية الموارد البشرية في السلطنة، وبناءً عليه؛ فقد تبنت وزارة التربية والتعليم في الخطط الخمسية الخامسة (2000 – 1996 م)، والسادسة (2005 – 2001م ) والسابعة (2006 –2010م) نظام التعليم الأساسي وما بعد الأساسي؛ بهدف تعزيز جودة النظام التعليمي، وتحقيق الغايات المتوقعة منه، والمتمثلة في إكساب المخرجات التعليمية مهارات التفكير الناقد والتحليل البناء بما يمكنهم من مواكبة متطلبات العصر، واحتياجات مؤسسات سوق العمل من المهارات الفنية. كما عملت الوزارة على تحسين الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، وجودة الإدارة المدرسية، وتطوير برامج التعليم ومناهجه بما يواكب المستجدات التربوية الحديثة، وتحسين نوعية المباني المدرسية وغيرها. ورغم ما تحقق في تلك المراحل من تطوير للعملية التعليمية، إلا أنَّ الحاجة ما زالت قائمة لمخرجات أفضل في نظام التعليم بالسلطنة، لذا جاءت المرحلة الثالثة في العام (2011 م) كمرحلة للتقييم الشامل، وهي المرحلة التي وجه بها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه – في مجلس عمان في أكتوبر 2011 م، بضرورة إجراء التقييم الشامل للمنظومة التعليمية.

وقد جاءت الخطة الخمسية الثامنة (2015 – 2011 م) ملبية لهذا الهدف؛ حيث جاء من أولوياتها تطوير نظام التعليم وفق معايير جودة تتلاءم مع الغايات والسياسات التربوية، ورفع كفاءة نظام تقويم أداء الطلاب ليُسهم في الارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي، إلى جانب التوسع في توظيف التقانة بما يتواكب مع استراتيجية مجتمع عمان الرقمي، والتوسع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والمجيدين، ورفع كفاءة برامج الرعاية والتوعية الطلابية النفسية والاجتماعية والصحية والمهنية بالمدارس وغيرها. ( مجلس التعليم ، 2014 ، ص 34 ) .

وتعد وزارة التربية والتعليم من تتحمل المسؤولية الأولى والكبرى عن تطبيق السياسة التعليمة في السلطنة، حيث تتولى مسؤولية إدارة التعليم المدرسي لجميع المراحل الدراسية للصفوف (1–12)، كما تتضمن مسؤولية الوزارة العمل على تطوير الاستراتيجيات والسياسات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تنقية

المناهج الدراسية وتقييمها وتطويرها بشكل مستمر حتى تتماشي مع المناهج العالمية المتقدمة. كما يعهد للوزارة أيضا بعملية وضع وتصميم الكتب المدرسية وتطويرها مع العمل على تطوير آليات تقويم المعلمين والطلبة.

كذلك تتولى مسؤولية الإشراف على سير العمل في المدارس، وتقديم الدعم الفني والإداري للهيئات التدريسية والإدارية بالمدارس، كما تعمل المديريات العامة للتربية والتعليم في كافة المحافظات على تنفيذ خطط الوزارة، وتعمل الوزارة على منح مزيد من الصلاحيات الإدارية والمالية لهذه المديريات بشكل تدريجي (مجلس التعليم ، 2018).

**1.2- فلسفة التعليم في سلطنة عمان :**

يرى كثير من المفكرين والعلماء والمخططين أن التعليم هو الاستثمار الحقيقي، بل هو أهم وسيلة لبناء الفرد، وتطوير المجتمع، كما أنه خير أداة لمواجهة المتغيرات الهائلة والتحديات الكبيرة التي تتجدد يوميا، والتعليم هو منطلق التقدم وأساس بدايته، ويعد التعليم الجامعي – العالي– الذي يمثل قمة الهرم التعليمي أحد القوى الموجهة للتنمية بعامة والتنمية الاقتصادية بخاصة، إذ يحتل موقعا حيويا في منظومة التنمية الشاملة وفى تيسيرها ويقوم بدور فاعل في توجيهها وتحسينها ورفع مستوى المجتمع من جميع النواحي الثقافية والفكرية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والعملية ( عبد الحي ، 2011، ص 56 ).

تلك هي الحقيقة التي تؤمن بها المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الآخذة في النمو، كما تجسد هذا الايمان في فكر جلالة السلطان "قابوس بن سعيد" – حفظه الله – بأهمية التعليم ودوره المحوري في إحداث التنمية والتطوير في المجتمع العماني.

لذا فقد أولى قائد النهضة المباركة التعليم أهمية كبرى، إذ جعله على رأس أولويات المجتمع الفتي، حيث جاء في إحدى خطاباته السامية ...."إننا نولي التعليم جُل اهتمامنا ونسعى لتطويره وتحسينه ورفع مستواه وتحديث المعارف وتعميقها وإثرائها وتكييفها مع عالم دائم التغيير انطلاقا من الأهمية التي توليها السلطنة لتنمية الموارد البشرية وترسيخ منهج التفكير العلمي وتكوين أجيال متعلمة تشارك في عملية التنمية وتتعامل مع المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية بكل كفاءة واقتدار " (قابوس بن سعيد، 2011).

وفى ضوء مثل هذه التوجهات العامة والعليا للبلاد تتجسد السياسة التعليمية وفلسفتها وتتضح في أبرز صورها ومعانيها النبيلة. ويرى الباحث أن المقولة السابقة وضعت الأسس لتطوير وتحديث فلسفة التعليم في السلطنة بما يجعلها تتماشى مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، ذلك العالم الذي يعيش

عصر لم يشهد له مثيل، ذلك العصر الذي أطلقت عليه تسميات عديدة منها على سبيل المثال: عصر المعرفة، عصر الثوة المعرفية، عصر ثورة المعلومات، عصر الانفجار المعرفي، العصر الرقمي ... وما إلى غير ذلك من تسميات.

إن فلسفة التعليم في أبسط معانيها هي دراسة فلسفية عامة وشرح لكل جانب من جوانب التعليم. فعبارة "فلسفة التعليم" ليست جزءا من الفلسفة فحسب، بل هي جزء من التعليم أيضا. وهى فرع من علم الإكسيولوجيا " Axiology " تلك التي تتعلق موضوعات دراسته بموضوع القيمة التعليمية. وبمعنى آخر، يمكن النظر إليها بوصفها أحد فروع التعليم بسبب تناولها بالدراسة موضوعات مهمة مثل الأغراض والعمليات التعليمية وطبيعة التعليم ومُثله العليا. ويُعد "William K Frankena " الفيلسوف التحليلي للتعليم الذي اعتبر فلسفة التعليم جزءا من الإكسيولوجيا، لأن فلسفة التعليم تسأل عن أهداف وأساليب وجميع عناصر التعليم المتعلقة بالأحوال الأخلاقية والاجتماعية. بل هي جزء من التعليم أيضا عندما يتكون من الجوانب المعيارية والتحليلية للتعليم (William, 1965).

وتُعرَّفُ فلسفة التعليم بأنها مجموعة من المبادئ والأهداف التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتُعدُّ موجهًا لبناء عناصر المنظومة التعليمية كافة وتطويرها، وتستند هذه المبادئ على مجموعة مصادر وأسس دينية وعلمية ووطنية ودولية. وترمي فلسفة التعليم إلى تكوين الإنسان المؤمن بالله تعالى، والمتمسك بمبادئ الدين الإسلامي وقيمه، والمخلص لوطنه وسلطانه، والقادر على فهم مجريات العصر وحسن التعامل معها، والممتلك لمهارات التفكير العلمي والحياة العملية الإيجابية، المسهم في التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة بالمجتمع العماني ( الامانة العامة لمجلس التعليم ،2017، ص 11 ).

تشير التقارير الصادرة عن مجلس التعليم في سلطنة عمان إلى أن اول وثيقة تم إصدارها كانت في عام 1978، وسميت " وثيقة لفلسفة التعليم في السلطنة" وكانت خلال الخطة الخمسية الأولى، وأتت كاستجابة للتطورات والمستجدات في قطاع التعليم، ثم قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير الوثيقة عامي 2003م، و2009م خلال خطتي التنمية الخمسية السادسة والسابعة.

## 2) <u>الاطار الميداني للدراسة :</u>

### 2.1 –المنهج المستخدم Methodology

يُعد المنهج الوصفي هو المنهج العام الذي يوجه الدراسة الحالية، والذي سوف يتم تطبيقه واقعيًا من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة لعينة من طلاب وطالبات الجامعات والكليات الحكومية والخاصة

في سلطنة عمان. والمسح الاجتماعي يعد طريقة لجمع البيانات Method of collecting data حيث يوجد عدد من الأفراد يوجه لهم بعض الأسئلة ويقوم هؤلاء الأفراد بالإجابة عن تلك الأسئلة، ومحصلة هذه الإجابات يعد أداة جيدة للدراسة، ويعد المسح الاجتماعي الوصفي هو النمط الأكثر شيوعا في البحوث الاجتماعية والإنسانية. (Barker, 1988) هذه بالإضافة إلى عينة من مديري العموم ورؤساء الأقسام في الوزارات والهيئات المعنية بالتغيير المجتمعي والتنمية المجتمعية بالمجتمع العماني.

**2.2 – مجتمع وعينة الدراسة :**

يتمثل المجال البشري للدراسة الحالية في كافة الطلاب والطالبات الذين يدرسون في السنة النهائية بكافة الجامعات والكليات الجامعية الحكومية والخاصة بسلطنة عُمان، ويبغ عدد الطلبة الدراسون في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة في القطاع العام (56397) طالب أما في القطاع الخاص فقد بلغ عددهم (60297) طالب.

كما بلغ عدد الطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة في القطاع العام (13747) طالب في حين بلغ عدد الطلبة الجدد في القطاع الخاص (20233) طالب. (المبسلي، 2015) والجدول اللاحق رقم (1) يبين الجامعات والكليات التي يتوزع عليها الطلبة بالسلطنة والتي تم سحب عينة الدراسة منها، وفقا لقدرات الباحث الفردية وإمكانياته المادية فلن يستطيع استخدام طريقة المسح الاجتماعي الشامل لكل طلبة الجامعات الحكومية والخاصة؛ لذا تم سحب عينة من هذه المؤسسات بحيث تضمن جامعات وكليات تمثل كلا من التعليم الجامعي الحكومى والخاص مع ضمان توزيعها على كافة مناطق السلطنة .

وفى ضوء الجدول اللاحق يدخل في إطار العينة العدد (4) كلية اثنتان تمثلان الكليات الإنسانية واثنتان تمثلان الكليات العلمية من كليات جامعة السلطان قابوس بمسقط باعتبارها ممثلة للجامعات الحكومية بالإضافة الى (2) كلية العلوم التطبيقية بالرستاق، (2) كلية التقنية، ومن الجامعات الخاصة تم سحب عينة (2) كلية من كل جامعة بحيث تمثل واحدة الكليات الإنسانية والأخرى تمثل الكليات العلمية. فيكون المجموع (14) كلية جامعية تمثل التعليم الخاص. وحميع هذه الكليات تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية البسيطة .

أما بخصوص المبحوثين من الطلبة، طبق عليهم طريقة المسح الاجتماعي الشامل لكل طلبة السنة النهائية وعددهم 908(ذكور – إناث) في الكليات التي تشملها العينة حيث كان عدد الاناث 552طالبة، وعدد الذكور 356 طالب .

جدول رقم (1)

مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي 2014/2013

| المؤسسة | جامعات | كليات | معاهد تخصصية | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| حكومية | 1 | 16 | 13 | 30 | %52.6 |
| خاصة | 7 | 20 | 0 | 27 | %47.4 |
| المجموع | 8 | 36 | 13 | 57 | %100 |
| النسبة | %14 | %63 | %23 | %100 | |

2.3 –أدوات جمع البيانات Data Collection Tools

طبقا لطبيعة المادة العلمية المراد جمعها ميدانيا تتحد طبيعة وشكل أدوات جمع البيانات الميدانية، ويرى الباحث أن أدوات جمع البيانات التي سيسعى الى تصميمها بنفسه تتضمن الأدوات التالية:

– الأداة الأولى: استمارة استبيان Questionnaire: مخصصة وموجهة لعينة من طلاب وطالبات السنة النهائية بالمرحلة الجامعية وما يعادلها.

– الأداة الثانية دليل مقابلة Interview Guide: وهو عبارة عن استمارة تتكون من عدد قليل من الأسئلة المفتوحة بالإضافة إلى بعض البيانات المعرفة بالمبحوث، وهذه الأداة موجهة لعينة من مديري العموم ورؤساء الأقسام ومن في مستواهم من مديري المؤسسات القاعدية التابعة للوزارات والهيئات المسؤولة عن عمليات التنمية المجتمعية بالمجتمع العُماني في القطاعين الحكومي والخاص.

– الأداة الثالثة دليل مقابلة: وهو عبارة عن استمارة تتكون من عدد قليل من الأسئلة المفتوحة بالإضافة الى بعض البيانات المعرفة، وهذه الأداة موجهة لعينة من عمداء الكليات ومساعديهم للتعرف على المعوقات التي تحد من مؤسساتهم في الاسهام في إحداث التغيير الاجتماعية وتأهيل الخريجين للعمل بكفاءة في مجالات التنمية المتعددة..

وقام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان بنفسه وتحكيمها من خلال عرضها على بعض الأساتذة الأكاديميين والخبراء المتخصصين، وبعد التحكيم والانتهاء من عملية الصدق الظاهري، قام الباحث بإجراء اختبارات الثبات للتأكد من ثبات الأداة (استمارة استبيان). أما بخصوص الأداة الثانية صممها الباحث وعرضها على المحكمين للتأكد من صلاحيتها لجمع المادة العلمية التي صممت من أجلها.

أساليب التحليل Analysis Techniques :

طبقا لطبيعة البيانات الميدانية التي قام الباحث بجمعها فإن الدراسة سوف تزاوج بين أسلوبي التحليل التاليين:

- أسلوب التحليل الكمي: ويختص هذا الأسلوب بتحليل المعطيات الميدانية المتوقع جمعها نتيجة لتطبيق الأداة الأولي (استمارة الاستبيان الموجهة للطلبة والطالبات) وتم التحليل من خلال الاعتماد على الحزمة الاحصائية للعلوم المجتمعية (Statistical Package for Social Silences) بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، حيث يتوقع استخراج العديد من الجداول التكرارية البسيطة والمركبة وتطبيق بعض مقاييس النزعة المركزية وخاصة المتوسطات الحسابية، وبعض مقاييس التشتت كالانحراف المعياري والتباين، هذا بالإضافة إلى اجراء بعض التحليلات المهمة التي يتوقع أن يكون إجرائها له ضرورة للحصول على نتائج اجمالية أو كلية لبعض محاور أدوات جمع البيانات مثل الحصول على درجة القوة النسبية. أيضا يتوقع أن يتم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية المتقدمة في محاولة لإجراء اختبارات الفرضيات التي تحاول الدراسة اختبارها، ومن هذه الاختبارات المتقدمة اختبار T–Test للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA ومعامل اختبار بيرسون Person Correlation ومعامل Chi Square، كما أعقب التحليلات الكمية تفسيرات كيفية تبينها وتوضحها، فالأرقام المجردة لا تعنى شيئًا إلا من خلال تفسيرها في ضوء دلالتها السوسيولوجية ( صالح ، 2010، ص 1712 ).
- أسلوب التحليل الكيفي حيث سوف يتم استخدام طريقة تحليل المضمون Content Analysis لتحليل مضمون نتائج تطبيق دليل المقابلة السابق الإشارة إليه فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات.

**مناقشة نتائج البحث :**

1. **السؤال الاول : ما واقع التعليم الجامعي في سلطنة عمان ؟**

جدول رقم (2) واقع وطبيعة وخصائص التعليم الجامعي من وجه نظر الطلبة المبحوثين

| التعليم الجامعي في جامعتك/كليتك/معهدك | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النسبي | الترتيب | التصنيف |
|---|---|---|---|---|---|
| يعد التعليم الجامعي بالسلطنة تعليما متطورا وحديثا | 2.61 | 0.56 | 0.87 | 1 | مستوى قوي جدا |
| يوفر العديد من التخصصات التى تلبى طموحات الطلبة | 2.58 | 0.61 | 0.86 | 2 | |
| البيئة التعليمة للتعليم الجامعي تسمح بالتميز والتفوق | 2.48 | 0.67 | 0.83 | 3 | |
| بصفة عامة يعد تعليما متميزا | 2.44 | 0.64 | 0.81 | 4 | |
| يتميز بالجودة والكفاءة | 2.41 | 0.63 | 0.80 | 5 | |
| تتوفر له كل الامكانات والأجهزة التي يحتاجها الطالب للتدريب | 2.40 | 0.67 | 0.80 | 6 | |
| يتقارب مع المستويات الدولية والعالمية | 2.38 | 0.64 | 0.79 | 7 | مستوى قوي |
| يعتمد على نخبة متميزة من الأساتذة | 2.31 | 0.72 | 0.77 | 8 | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الأكاديميين والفنيين | | | | | |
| الفجوة بين الاهتمام بالتخصصات الإنسانية والطبيعية ضيقة | 2.30 | 0.67 | 0.77 | 9 | |
| يراعى حاجة سوق العمل | 2.11 | 0.75 | 0.70 | 10 | |
| يتميز بعدم وجود فجوة واسعة بين النظري والميداني | 2.02 | 0.75 | 0.67 | 11 | |
| القوة النسبية= 79.73% | المتوسط الحسابي العام= 26.05 | | الانحراف المعيارى= 4.42 | | |

تشير نتائج تحليل البعد الخاص بواقع خصائص وطبيعة التعليم الجامعي بالسلطنة من وجهة نظر الطلبة عينة الدراسة إلى أن التعليم الجامعي يمتاز بخصائص متميزة من كافة الجوانب للدرجة التى تكفل لها أن توصف بالقوية حيث بلغت درجة القوة النسبية للبعد 79.73% وهى درجة تصنف بالقوية (المستوى القوي من 65% إلى أقل من 80%) .

وقام الباحث بتطبيق اختبار T-Test للعينات المستقلة بغرض التعرف على الفروق الإحصائية ذات الدلالة المعنوية التى يحدثها متغير النوع بوصفه متغيرا مستقلا Independent Variable على استجابات الطلبة على بعد واقع خصائص وطبيعة التعليم الجامعي فى سلطنة عُمان بوصفها تمثل المتغير التابع Dependent Variable.

جدول رقم ( 3) الفروق التى يحدثها متغير النوع على استجابات الطلبة على واقع التعليم الجامعي

| النوع | المتوسط | الفرق بين المتوسطين | مستوى المعنوية | درجة الحرية | قيمة T | المعنوية P-Value | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 26.5056 | .75199 | 0.95 | 906 | 2.509 | .012 | توجد فروق |
| إناث | 25.7536 | | | | | | |

وقد أفادت نتائج التطبيق بوجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث حيث بلغت قيمة الـــــمعنوية(*) P-Value 0.012 وهى قيمة أقل من 0.05 ومن ثم يعنى ذلك وجود فروق احصائية ذات دلالة معنوية وتفسر هذه الفروق لصالح ذوى المتوسط الحسابي الأكبر أى لصالح الطلبة الذكور، الأمر الذى يؤكد أن الذكور يرون ان واقع وطبيعة التعليم الجامعي بالسلطنة متميزة بشكل أكثر من رؤية الطالبات لهذا الواقع.

**2.** السؤال الثاني : ما دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي في سلطنة عُمان؟

يرى الباحث أن الاجابة على هذا التساؤل تكون من خلال التعرف على دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي على الطالب نفسه ، والذي يمثل أحد المدخلات الأساسية للنسق التعليمي وفى نفس الوقت المخرج الرئيسي بعد التعرض لمجموعة العمليات التحويلية.

جدول رقم (4) دور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي على الطالب

| دور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي على الطالب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|

(*) إذا بلغت قيمة المعنوية ( ) أقل من 0.05 فإن ذلك يعنى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية وتفسر الفروق لصالح ذوى المتوسط الأكبر، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من 0.05 فإن ذلك يعنى عدم وجود فروق احصائية ذات دلالة معنوية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أسهم التعليم الجامعي في تنمية قيمة المسؤولية الفردية والمسؤولية المجتمعية لدي | 2.82 | 0.38 | 0.94 | 1 |
| أسهم التعليم الجامعي اكتساب كثير من القيم الإيجابية منها | 2.76 | 0.50 | 0.92 | 2 |
| أسهم التعليم الجامعي في اكتساب قيم التسامح والتعايش والسلمية مع الآخرين | 2.69 | 0.52 | 0.90 | 4 |
| أسهم التعليم الجامعي في اتباع المنطق والعقل في التعامل مع مشكلات الحياة | 2.69 | 0.50 | 0.90 | 3 |
| بصفة عامة أشعر بالتغيير الإيجابي بعد قرب انتهاء المرحلة الجامعية | 2.69 | 0.54 | 0.90 | 5 |
| أسهم التعليم الجامعي في اكسابي القدرة على العمل الجماعي التعاوني | 2.66 | 0.53 | 0.89 | 6 |
| أسهم التعليم الجامعي في تعزيز الانتماء الوطني لدي | 2.63 | 0.57 | 0.88 | 8 |
| أسهم التعليم الجامعي في تنمية اتجاهاتي الإيجابية تجاه العمل التطوعي | 2.65 | 0.55 | 0.88 | 7 |
| أسهم التعليم الجامعي في اعتماد التفكير العلمي طريقة لحل المشكلات | 2.59 | 0.59 | 0.86 | 9 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أصبحت أؤمن بحرية التعبير بأنها حق لكل إنسان | 2.58 | 0.64 | 0.86 | 11 |
| التعليم الجامعي ساعدنا على أن نكون مواطنين صالحين | 2.59 | 0.59 | 0.86 | 10 |
| أسهم التعليم الجامعي في تنمية قدرتي على التقويم والنقد الذاتي | 2.56 | 0.60 | 0.85 | 12 |
| أسهم التعليم الجامعي في اكسابي لغات أخرى غير لغتي الأصلية | 2.46 | 0.73 | 0.82 | 13 |
| أسهم التعليم الجامعي في تأصيل لغتي وبناءها لدى بشكل سليم | 2.44 | 0.70 | 0.81 | 14 |
| أسهم التعليم الجامعي في تصحيح بعض الممارسات الدينية غير السليمة لدي | 2.18 | 0.77 | 0.73 | 15 |
| القوة النسبية= 86.68% | المتوسط العام= 39.00 | | الانحراف المعيارى= 4.93 | |

ومن خلال استقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (4) تبين أن معظم العبارات التى تتضمنها حصلت على متوسط حسابي ونسبي يمكن وصفه بالقوى جدا باستثناء عبارة واحدة تلك التى جاء متوسطها الحسابي والنسبي فى المستوى القوي فقط والتى احتلت الترتيب الأخير فى الجدول السابق والتى تمثلت فى " أسهم التعليم الجامعي في تصحيح بعض الممارسات الدينية غير السليمة لدي ". ومن خلال حساب مستوى درجة القوة النسبية لهذا البعد اتضح انها بلغت 86.68% . ويمكن القول أن مستوى التغيير الاجتماعي الذي يحدثه التعليم الجامعي فى الطالب الجامعي نفسه هو مستوى قوي جدا؛ وذلك من خلال الاستجابات المؤيدة بقوة لأثر التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي فى الطلبة.

وبالرغم من وضوح النتائج المرتبطة بتأثير التعليم الجامعي بالسلطنة في إحداث التغيير الاجتماعي بالنسبة للطلبة أنفسهم؛ قام الباحث بتطبيق اختبار T-Test للعينات المستقلة بغرض التعرف على الفروق الإحصائية ذات الدلالة المعنوية التى يحدثها متغير النوع بوصفه متغيرا مستقلا Independent Variable على استجابات الطلبة على بعد دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي بالنسبة للطلبة في سلطنة عُمان بوصفه المتغير التابع Dependent Variable .

جدول رقم (5) دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي طبقا للنوع

| النوع | المتوسط | الفرق بين المتوسطين | مستوى المعنوية | درجة الحرية | قيمة T | المعنوية P-Value | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 39.9101 | 1.48982 | %95 | 906 | 4.494 | 0.000 | توجد فروق |
| إناث | 38.4203 | | | | | | |

وقد أفادت نتائج التطبيق الواردة بالجدول اللاحق رقم (5) بوجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث؛ حيث بلغت قيمة المعنوية P-Value 0.000 وهى قيمة أقل من 0.05 ومن ثم يعنى ذلك وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية وتفسر هذه الفروق لصالح ذوى المتوسط الحسابي الأكبر أى لصالح الطلبة الذكور، الأمر الذى يؤكد أن الذكور يرون ان قدرة تأثير التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي بهم كانت أعلى مستوى رؤية الطالبات الإناث حول ذلك التأثير، وبمعنى آخر أن التغيير الاجتماعي الذي يحدثه التعليم الجامعي يكون أكثر تأثير فى الطلبة الذكور مقارنة بالطالبات.

كما تم تطبيق الاختبار السابق للتعرف على مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية يحدثها متغير نمط التعليم (حكومي- خاص) بوصفه متغيرا مستقلا على استجابة الطلبة المبحوثين على التغيير الاجتماعي الذي يحدثه التعليم الجامعي بوصفه متغيرا تابعا. ويمكن استقراء النتائج من الجدول التالي .

جدول رقم (6)

نمط التعليم وتأثير التعليم الجامعي في احداث التغيير الاجتماعي

| نمط التعليم | المتوسط | الفرق بين المتوسطين | مستوى المعنوية | درجة الحرية | قيمة T | المعنوية P– Value | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حكومي | 38.7778 | _ 79145. | %95 | 906 | 2.192 | 0.029 | توجد فروق |
| خاص | 39.5692 | | | | | | |

من خلال استقراء البيانات الواردة بالجدول أعلاه، اتضح وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهى قيمة أقل من 0.05 ومن ثم تفسر الفروق لصالح لطلبة التعليم الجامعي الخاص حيث أن متوسطهم الحسابي هو المتوسط الأكبر وفقا لهذه النتيجة فأن طلبة التعليم الجامعي الخاص يرون أن تأثير التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي بالطالب تكون أكثر اعترافا عن نظرائهم من الطلبة بالتعليم الجامعي الحكومي؛ على الرغم من قوة الدرجة النسبية لاعترافهم بالتأثير الايجابي القوى جدا للتغير الذي يحدثه التعليم الجامعي بهم.

وبالمثل تم تطبيق اختبار T–Testو للتعرف على مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية يحدثها متغير طبيعة التخصص (علوم طبيعية– علوم إنسانية) بوصفه متغيرا مستقلا على استجابة الطلبة المبحوثين نحو دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي في الطلبة بوصفه متغيرا تابعا، اتضح وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية 0.004 وهى قيمة أقل من 0.05 ومن ثم تفسر الفروق لصالح لطلبة تخصص العلوم الطبيعية حيث أن متوسطهم الحسابي هو المتوسط الأكبر وهذا طبقا للبيانات الواردة بالجدول اللاحق رقم (7).

جدول رقم (7) الفروق التى يحدثها متغير طبيعة التخصص على استجابات الطلبة على واقع التعليم الجامعي

| نمط التعليم | المتوسط | الفرق بين المتوسطين | مستوى المعنوية | درجة الحرية | قيمة T | المعنوية P- Value | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلوم الطبيعية | 4.98657 | 0.94864 | %95 | 906 | 2.902 | 0.004 | توجد فروق |
| العلوم الإنسانية | 4.81363 | | | | | | |

وفقا لهذه النتيجة فأن طلبة العلوم الطبيعية يرون أن طبيعة تخصصهم تزيد من درجة دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي فيهم مقارنة بطلبة التخصصات الإنسانية. ويفسر الباحث ذلك فى أن طبيعة تخصص العلوم الطبيعية العملية والتي تميز بوجود جانب تطبيقى كبير تتيح لهم فرص حدوث التغير الاجتماعي بطريقة أكبر من نظرائهم الطلاب في تخصص العلوم الإنسانية.

كما حاول الباحث التأكد من التأثير المعنوي الذي يمكن أن يحدثه متغير المنطقة الجغرافية (حضر – ريف – بادية) كمتغير مستقل على رؤية الطلبة المبحوثين لدور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي للطالب نفسه في سلطنة عمان كمتغير تابع، فمن خلال تطبيق معامل التباين الأحادي ANOVA كما يوضحه الجدول اللاحق رقم (9)، حيث تبين عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية فى استجابات الطلبة من المناطق الجغرافية المختلفة على رؤيتهم للدور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي بالنسبة للطلبة؛ حيث بلغت قيمة المعنوية الـــ P-Value 0.755 وهى قيمة أكبر من 0.05 ومن ثم تأكد عدم وجود أية فروق إحصائية.

جدول رقم (9)الفروق التى يحدثها متغير المنطقة الجغرافية على استجابات الطلبة على واقع التعليم الجامعي

| الفروق بين الطلبة طبقا للمنطقة الجغرافية | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | المعنوية | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بين المناطق (حضر-ريف-بادية) | 28.492 | 2 | 14.246 | 0.586 | 0.557 | لا توجد فروق |
| داخل المناطق | 21999.491 | 905 | 24.309 | | | |
| المجموع | 22027.982 | 907 | | | | |

**السؤال الثالث :** ما دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية بسلطنة عمان

جدول رقم (10) دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية

ن= 908

| دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| جعل التعليم الجامعي من المرأة عضوا فاعلا في البرامج والمشاريع التنموية | 2.80 | 0.45 | 0.93 | 1 |
| يسهم التعليم الجامعي في توفير الأسس العلمية التي تقوم عليها التنمية بالمجتمع | 2.72 | 0.48 | 0.91 | 2 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| يوفر التعليم الجامعي الدراسات والبحوث العلمية للمشروعات التنموية | 2.69 | 0.52 | 0.90 | 3 |
| أعطى التعليم الجامعي الثقة للمواطن العماني في نفسه ومهاراته وقدراته كفاعل في التنمية | 2.62 | 0.57 | 0.87 | 4 |
| تدعم مخرجات التعليم الجامعي العمل الأهلي والتطوعي بالمجتمع | 2.60 | 0.57 | 0.87 | 5 |
| يوفر التعليم الجامعي القوى العاملة المؤهلة التي تقوم عليها المشروعات التنموية | 2.59 | 0.59 | 0.86 | 6 |
| يسهم التعليم الجامعي في وضع وتصميم الخطط التنموية بالمجتمع | 2.58 | 0.58 | 0.86 | 7 |
| يعتمد القطاع الحكومي على مخرجات التعليم الجامعي في المجتمع العماني | 2.55 | 0.62 | 0.85 | 8 |
| بصفة عامة أصبحت البرامج والمشروعات التنموية تعتمد بشكل أساسي على مخرجات التعليم الجامعي | 2.48 | 0.69 | 0.83 | 9 |
| تعتمد شركات القطاع الخاص على مخرجات التعليم الجامعي بشكل أساسي | 2.42 | 0.69 | 0.81 | 10 |
| أدى انتشار التعليم الجامعي الى زيادة نسبة التعمين في مختلف البرامج والمشروعات التنموية | 2.37 | 0.67 | 0.79 | 11 |

| | | |
|---|---|---|
| القوة النسبية= 86.12% | المتوسط العام= 28.42 | الانحراف المعيارى= 3.87 |

استكمالا للإجابة على التساؤل المتمثل فى ماهو دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية بسلطنة عُمان؟ تتعلق البيانات الواردة بالجدول أعلاه باستجابات المبحوثين من طلبة التعليم الجامعي حول البعد الخاص بدور التعليم الجامعي في إحداث التنمية بالسلطنة، حيث تبين أن المتوسط النسبي لمعظم عبارات البعد قوى جدا 80% فأكثر، باستثناء العبارة المتمثلة في " أدى انتشار التعليم الجامعي الى زيادة نسبة التعمين في مختلف البرامج والمشروعات التنموية " والتى احتلت الترتيب الأخير بمتوسط نسبي قدره 0.79.. ومن ثم يرى الباحث ان النتائج التى تضمنها الجدول السابق تؤكد على أهمية الدور المحورى القوى الذي يلعبه التعليم الجامعي بشقيه الحكومي والخاص فى إحداث التنمية بسلطنة عمان.

كما يود الباحث أن يشير إلى أن درجة القوة النسبية لبُعد دور التعليم الجامعي فى إحداث التنمية بالسلطنة بلغت 86.12% وتُعد هذه الدرجة طبقا للمعيار المستخدم درجة قوية جدا، وبتفسير آخر يمكن القول أن الطلبة المبحوثين أكدوا من خلال استجاباتهم على التأثير القوي جدا للتعليم الجامعي فى إحداث التنمية بسلطنة عُمان.

السؤال الرابع : ماالمعوقات التي تحد من تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية ؟

جدول رقم (11)معوقات تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية ن= 908

| المعوقات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| التركيز فقط على الجوانب المعرفية والنظرية | 2.43 | 0.70 | 0.81 | 1 |
| افتقاد التركيز على الجانب العملي والتطبيقي | 2.38 | 0.72 | 0.79 | 2 |
| عدم التركيز على اكساب الخريجين المهارات التطبيقية | 2.38 | 0.71 | 0.79 | 3 |
| عدم تطوير الخطط التدريسية في التعليم الجامعي | 2.30 | 0.77 | 0.77 | 4 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عدم وجود قنوات اتصال فعالة مع مؤسسات سوق العمل | 2.28 | 0.71 | 0.76 | 5 |
| تقليدية التعليم الجامعي في السلطنة | 2.28 | 0.73 | 0.76 | 6 |
| التخصصات التي يوفرها التعليم الجامعي لا تناسب طبيعة المرحلة التنموية الحالية | 2.13 | 0.73 | 0.71 | 7 |
| انعزال الجامعات وكليات التعليم العالي عن الخطط التنموية في الدولة | 2.13 | 0.75 | 0.71 | 8 |
| مخرجات التعليم الجامعي ليست على المستوى المطلوب | 2.11 | 0.78 | 0.70 | 9 |
| لا يعطي نفس الاهتمام للتخصصات العلمية والأدبية | 2.08 | 0.75 | 0.69 | 10 |
| القوة النسبية= 74.99% | المتوسط العام= 22.50 | | الانحراف المعيارى= 4.97 | |

تتعلق البيانات الواردة بالجدول رقم (11) بتوضيح رؤية الطلبة للمعوقات التى تحول دون تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية، وقد أوضحت النتائج ان المعوق الأكثر اتفاقا والأعلى من حيث المتوسط النسبي هو المعوق الذي تمثله العبارة الأول والتى تمثلت في" التركيز فقط على الجوانب المعرفية والنظرية " حيث بلغ المتوسط النسبي لهذه العبارة 0.81، وهى العبارة الوحيدة التى يمكن وصفها بالمعوق القوي جدا.

بينما يمكن وصف العبارات التسعة التالية والتى احتلت الترتيب من (2 إلى 10) بانه متوسطها النسبي قوي فقط حيث تراوحت المتوسطات النسبية لهذه العبارات بين 79% إلى 69%. والمتفحص فى مضمون هذه المعوقات يجد انها تتمثل فى فتقاد التركيز على العملية والتطبيقية وعدم التركيز على

اكساب الخريجين المهارات التطبيقية وهكذا يمكن استقراء النتائج الواردة بالجدول للتعرف على هذه المعوقات ومستوى تأثيرها فى البعد.

وبصفة عامه فقد بلغت درجة القوة النسبية لهذا البعد 74.99% وهذه الدرجة وفقا للتصنيف المستخدم فى هذه الدراسة تمكنا من وصف مستوى هذه المعوقات بالمستوى القوي. وهكذا يرى المبحوثين وجود معوقات متعددة تحد من فعالية التعليم الجامعي فى إحداث التنمية المجتمعية، وهذه المعوقات ذات مستوى تأثير قوي.

وبالإضافة إلى المعوقات الواردة بالجدول السابق؛ فقد أضاف بعض المبحوثين معوقات أخرى منها:

- عدم موائمة مخرجات التعلم م ما يتطلبه سوق العمل.
- عدم توفير جميع التخصصات اللازمة للمرحلة التنموية.
- عدم توفر التخصصات المهمة فى الجامعات الحكومية
- عدم الملائمة بين تخصص الفرد والوظيفة التى يعمل بها .
- عدم توفير بيئة دراسية مناسبة تتوافق مع سوق العمل .
- كثرة العمالة الوافدة على العمالة العمانية مما يؤدى إلى زيادة اعداد الباحثين عن العمل بغض النظر عن خبراتهم العلمية وكفاءتهم .
- عدم اعطاء الطالب بعد تخرجه لفرصة يبرز فيها مهاراته وقدراته – أي بسبب عدم توفر فرص العمل فى نفس المجال الذى تخرج منه الطالب .
- عدم كفاءة اعضاء التدريس سواء فى الجامعات الخاصة أو الحكومية .

الاختلاف بين الجوانب النظرية المدروسة وواقع ممارسة المهن فى سوق العمل لبعض التخصصات .

**السؤال الخامس :** ماالمقترحات اللازمة لتفعيل دور مؤسسات التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية ؟

جدول رقم (12) مقترحات تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية

| مقترحات تتعلق بالتعليم الجامعي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| التواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع لمعرفة متطلبات سوق العمل | 2.75 | 0.49 | 0.92 | 1 |
| مراجعة الخطط الاكاديمية باستمرار | 2.74 | 0.48 | 0.91 | 2 |
| ادخال تخصصات جديدة تناسب المرحلة الحالية | 2.72 | 0.53 | 0.91 | 3 |
| تحديث التخصصات والأقسام العلمية | 2.71 | 0.51 | 0.90 | 4 |
| التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية | 2.70 | 0.53 | 0.90 | 5 |
| تمهين التعليم الجامعي وفق متطلبات التنمية المجتمعية | 2.69 | 0.55 | 0.90 | 6 |
| الاهتمام بالابتعاث الى الخارج على مستوى الماجستير والدكتوراه | 2.66 | 0.55 | 0.89 | 7 |
| القوة النسبية= 90.37% | المتوسط العام= 18.98 | | الانحراف المعيارى= 2.55 | |

تتعلق البيانات الواردة بالجدول رقم (12) بتوضيح رؤية الطلبة للمقترحات التى تتعلق بتفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية، وقد أوضحت النتائج ان اترتيب هذه المقترحات جاء كما يلي: تمثل المقترح الاول في" التواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع لمعرفة متطلبات سوق العمل " حيث بلغ متوسطه الحسابي 2.75 ومتوسطها النسبيى 0.92 وهو أعلى متوسط فى المحور ثم تلى ذلك المقترح المتعلق بـــــــــــ" مراجعة الخطط الاكاديمية باستمرار " حيث بلغ متوسطه الحسابي 2.74 ومتوسطها النسبي 0.91 وفى الترتيب الثالث المقترح المتعلق بـــــــ " ادخال تخصصات جديدة تناسب المرحلة الحالية" حيث بلغ متوسطه الحسابي 2.72 ، ومتوسطها النسبيى 0.91 ويرى الباحث أن كل المقترحات السابقة لها دلالتها ومنطقيتها وكلها تتطلب فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل لإجراء التطوير المطلوب على الخطط والبرامج الأكاديمية وإدخال

برامج وتخصصات جديدة تناسب طبيعة المرحلة الحالية. وهكذا يمكن تتبع مقترحات الطلبة حول تفعيل دور التعليم الجامعي فى إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية وصولا إلى المقترح الأخير والذي تمثل في " الاهتمام بالابتعاث الى الخارج على مستوى الماجستير والدكتوراه " حيث حاز على أقل المتوسطات الحسابية إذ بلغ متوسطه الحسابي 2.66. والملاحظ أن المتوسط النسبي لكافة مقترحات التفعيل يتراوح بين (89% و 92%) ووفقا للمعيار المستخدم فى القياس؛ يمكن وصفها بالقوية جدا.

وبصفة عامة بلغت درجة القوة النسبية لبعد المقترحات الخاصة بتفعيل دور التعليم الجامعي فى إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية 90.37%؛ ووفقا للمعيار المستخدم فى التصنيف والذى تمت الإشارة إليه مسبقا يمكن وصف مستوى القوة النسبية لهذه المقترحات بالمستوى القوي جدا(قوي جدا80% فأكثر). وهذا يعنى أن هذه المقترحات حازت على اتفاق الطلبة المبحوثين بدرجة قوية جدا ومن ثم يرى الباحث أهمية إخضاعها للفحص والتدقيق من قبل الجهات الاكاديمية ومؤسسات سوق العمل فى المجتمع العماني.

مقترحات تتعلق بمؤسسات سوق العمل

جدول رقم (13)

مقترحات تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية

| مقترحات تتعلق بمؤسسات سوق العمل | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| اتاحة فرص تدريب الطلبة في كافة مؤسسات سوق العمل | 2.74 | 0.50 | 0.91 | 2 |
| دعم المؤسسات المجتمعية للتعليم الجامعي ماديا ومعنويا | 2.70 | 0.51 | 0.90 | 3 |
| اتاحة فرص التوظيف والاستفادة من مخرجات التعليم | 2.70 | 0.53 | 0.90 | 6 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الجامعي | | | | |
| التواصل الدائم بين مؤسسات سوق العمل والجامعات وكليات التعليم العالي | 2.69 | 0.56 | 0.90 | 1 |
| دعم البحوث والدراسات العلمية من قبل مؤسسات سوق العمل | 2.62 | 0.58 | 0.87 | 4 |
| عدم التمييز في التوظيف بين خريجي الجامعات الحكومية والتعليم الخاص | 2.52 | 0.66 | 0.84 | 5 |
| القوة النسبية= 88.79% | المتوسط العام= 15.98 | | الانحراف المعيارى= 2.38 | |

تتعلق البيانات الواردة بالجدول رقم (13) بتوضيح رؤية الطلبة للمقترحات التى تتعلق بدور مؤسسات سوق العمل لتفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية، وقد أوضحت النتائج المبينة بالجدول أن ترتيب هذه المقتراحات جاء كما يلي: تمثل المقترح الاول في الترتيب في" اتاحة فرص تدريب الطلبة في كافة مؤسسات سوق العمل " حيث بلغ متوسطه الحسابي2.74 ومتوسطه النسبي0.90 . بينما تمثل المقترح الثاني من حيث الترتيب في "دعم المؤسسات المجتمعية للتعليم الجامعي ماديا ومعنويا " حيث بلغ متوسطه الحسابي 2.70 بينما بلغ متوسطه النسبي 0.90 وهكذا يمكن تتبع ترتيب المقترحات الواردة بالجدول لنتبين أنه يوجد اتفاق من الطلبة المبحوثي على مستوى قوتها النسبية حيث تراوحت القوة النسبية لكل من هذه المقترحات بين 84% و 91% ؛ ووفقا للمعيار المستخدم فى التصنيف والذى تمت الإشارة إليه مسبقا يمكن وصف مستوى القوة النسبية لهذه المقترحات بالمستوى القوي جدا(قوي جدا80% فأكثر).

ويلاحظ وجود اتفاق قوي بين الطلبة المبحوثين على عملية التواصل المستمر بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات سوق العمل سواء كان ذلك يتعلق بالمقترحات الحالية أو بالمقترحات المبينة بالجدول السابق والتى تعلقت بتفعيل دور التعليم الجامعي فى إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية. وقد جاء فى الترتيب الأخير المقترح المتعلق بـــــــ" عدم التمييز في التوظيف بين خريجي الجامعات الحكومية

والتعليم الخاص " والذي بلغ متوسطه الحسابي 2.52 ومتوسطه النسبي 84%، وليس معنى ان هذا المقترح احتل الترتيب الاخير أنه فقد جزء من أهميته؛ بل انه يعد من المقترحات المهمة جدا حيث بلغ متوسطه النسبي 84% وهذه الدرجة وفقا فقا للمعيار المستخدم فى التصنيف والذى تمت الإشارة إليه مسبقا يمكن وصف بالمستوى القوي جدا(قوي جدا80% فأكثر).

وبصفة عامة بلغت درجة القوة النسبية لبعد المقترحات المرتبطة بمؤسسات سوق العمل والمتعلقة بتفعيل دور التعليم الجامعي فى إحداث التغير الاجتماعي والتنمية المجتمعية 88.79%؛ ويمكن وصف مستوى القوة النسبية لهذه المقترحات بالمستوى القوي جدا(قوي جدا80% فأكثر). وهذا يعنى أن هذه المقترحات حازت على اتفاق الطلبة المبحوثين بدرجة قوية جدا ومن ثم يرى الباحث أهمية إخضاعها للفحص والتدقيق من قبل الجهات الاكاديمية ومؤسسات سوق العمل فى المجتمع العماني.

ومن بين المقترحات الإضافية التى رأى الطلبة المبحوثين أهمية التأكيد عليها لأنها تتعلق بمؤسسات سوق العمل بالمجتمع العماني، تلك المعوقات التى تتمثل فيما يلي:

- تنوع وسائل التعليم وتحديثها .
- استغلال الطاقات الشبابية والخريجين .
- اتاحة فرص التدريب الحرة للطلبة منذ بداية التحاقهم بالجامعات .
- تطوير المناهج وإغلاق الاقسام التى لا يحتاجها سوق العمل .
- استحداث وظائف اكثر تخصصا بمؤسسات سوق العمل .

**الخاتمة :** النتائج المتعلقة بواقع وطبيعة وخصائص التعليم الجامعي:

توصلت نتائج الدراسة في البعد الخاص بواقع وطبيعة وخصائص التعليم الجامعي بالسلطنة من وجهة نظر الطلبة عينة الدراسة إلى أنه تعليم متميز يمتاز بخصائص متميزة من كافة الجوانب للدرجة التى تكفل لها أن توصف بالقوية حيث بلغت درجة القوة النسبية للبعد 79.73% وهى درجة تصنف بالقوية (المستوى القوي من 65% إلى أقل من 80%) ، أما ما يتعلق باختبارات الفرضيات المرتبطة بهذا التساؤل، والتى تفترض وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية تحدثها المتغيرات المستقلة ، فقد أكدت نتائج اختبار الفرضيات ما يلي:

- متغير النوع: يرى الطلبة الذكور أن واقع وطبيعة التعليم الجامعي بالسلطنة متميزا بشكل أكثر من رؤية الطالبات لهذا الواقع.

النتائج المتعلقة بدور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي في الطالب:

- أكدت النتائج الإجمالية لهذا المحور أن مستوى التغيير الاجتماعي الذي يحدثه التعليم الجامعي فى الطالب الجامعي هو مستوى قوي جدا؛ وذلك من خلال الاستجابات المؤيدة بقوة لأثر التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي فى الطلبة؛ حيث بلغت درجة القوة النسبية لهذا البعد 86.68%.(قوي جدا من 80% فأكثر).

كما أكدت نتائج اختبار الفرضيات على ما يلي:

- متغير النوع: رأى الطلبة الذكور أن قدرة تأثير التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي بهم كانت أعلى من مستوى رؤية الطالبات الإناث حول ذلك التأثير، وبمعنى آخر أن التغيير الاجتماعي الذي يحدثه التعليم الجامعي يكون أكثر تأثيرا فى الطلبة الذكور مقارنة بالطالبات.
- متغير نمط التعليم: رأى طلبة التعليم الجامعي الخاص أن تأثير التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي بالطالب تكون أكثر اعترافا عن نظرائهم من طلبة التعليم الجامعي الحكومي؛ على الرغم من قوة الدرجة النسبية لاعترافهم جميعا بالتأثير الايجابي القوى جدا للتغير الذي يحدثه التعليم الجامعي بهم.
- متغير طبيعة التخصص: أكدت النتائج أن طلبة العلوم الطبيعية يرون أن طبيعة تخصصهم تزيد من درجة دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي فيهم مقارنة بطلبة التخصصات الإنسانية.
- متغير المحافظة: أكدت النتائج وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين الطلبة طبقا للمحافظات التى يقيمون بها ورؤيتهم لدور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي لهم، وقد تم عرض النتائج بالتفصيل فى الجدول رقم (53) بالملحق الثالث من ملاحق الدراسة.
- متغير المنطقة الجغرافية: أكدت النتائج عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية فى استجابات الطلبة من المناطق الجغرافية المختلفة على رؤيتهم للدور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي بالنسبة للطلبة.

النتائج المتعلقة بدور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية:

أن النتائج تؤكد على أهمية الدور المحورى القوى الذي يلعبه التعليم الجامعي بشقيه الحكومي والخاص فى إحداث التنمية بسلطنة عُمان.حيث بلغت درجة القوة النسبية للبعد 86.12% وتُعد هذه الدرجة قوية

جدا، وبتفسير آخر يمكن القول أن الطلبة المبحوثين أكدوا من خلال استجاباتهم على التأثير القوي جدا للتعليم الجامعي فى إحداث التنمية بسلطنة عُمان.

**النتائج المتعلقة بمعوقات تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية:**

أكدت النتائج على وجود العديد من المعوقات التى تحد من تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية فى المجتمع العُماني، حيث بلغت درجة القوة النسبية لوجود المعوقات 74.99% وهذه الدرجة وفقا للتصنيف المستخدم فى هذه الدراسة، تمكنا من وصف مستوى هذه المعوقات بالمستوى القوي. وهكذا يرى المبحوثون وجود معوقات متعددة تحد من فعالية التعليم الجامعي فى إحداث التنمية المجتمعية، وهذه المعوقات ذاتت مستوى تأثير قوي. وبالإضافة إلى المعوقات التى تضمنها هذا البعد فقد أضاف المبحوثون عددا آخر من المعوقات تلك التي تمثلت في:

- عدم موائمة مخرجات التعلم مع ما يتطلبه سوق العمل.
- عدم توفير جميع التخصصات اللازمة للمرحلة التنموية.
- عدم توفر التخصصات المهمة فى الجامعات الحكومية
- عدم الملائمة بين تخصص الفرد والوظيفة التى يعمل بها
- عدم توفير بيئة دراسية مناسبة تتوافق مع سوق العمل
- كثرة العمالة الوافدة على العمالة العُمانية مما يؤدى إلى زيادة اعداد الباحثين عن العمل بغض النظر عن خبراتهم العلمية وكفاءتهم
- عدم اعطاء الطالب بعد تخرجه لفرصة يبرز فيها مهاراته وقدراته
- عدم كفاءة بعض أعضاء التدريس سواء فى الجامعات الخاصة أو الحكومية
- الاختلاف بين الجوانب النظرية المدروسة وواقع ممارسة المهن فى سوق العمل لبعض التخصصات

النتائج المتعلقة بمقترحات تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية:

أكدت النتائج على وجود العديد من المقترحات الخاصة بتفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية، حيث بلغت درجة القوة النسبية لبعد المقترحات 90.37%؛ ووفقا للمعيار المستخدم فى التصنيف والذى تمت الإشارة إليه مسبقا يمكن وصفه بالقوي جدا، وهذا يعنى المقترحات حازت على

اتفاق الطلبة المبحوثين بدرجة قوية جدا ومن ثم نرى أهمية إخضاعها للفحص والتدقيق من قبل الجهات الأكاديمية ومؤسسات سوق العمل فى المجتمع العُماني.

**النتائج المتعلقة بمقترحات تفعيل دور مؤسسات سوق العمل لتفعيل دور التعليم الجامعي :**

أكدت النتائج على وجود العديد من المقترحات الخاصة بتفعيل درو مؤسسات سوق العمل للاستفادة من التعليم الجامعي في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية، وبصفة عامة بلغت درجة القوة النسبية للمقترحات المرتبطة بمؤسسات سوق العمل والمتعلقة بتفعيل دور التعليم الجامعي فى إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية المجتمعية 88.79%؛ ووفقا للمعيار المستخدم فى التصنيف والذى تمت الإشارة إليه مسبقا، يمكن وصف مستوى درجة القوة النسبية لهذه المقترحات بالمستوى القوي جدا(قوي جدا80% فأكثر). وهذا يعنى أن هذه المقترحات قد حازت على اتفاق الطلبة المبحوثين بدرجة قوية جدا ومن ثم نرى أهمية إخضاعها للفحص والتدقيق من قبل الجهات الأكاديمية ومؤسسات سوق العمل فى المجتمع العُماني.

وبالإضافة إلى المقترحات التى أكد عليها المبحوثون من طلبة التعليم الجامعي الحكومي والخاص، فقد قدم الطلبة المبحوثون مقترحات إضافية تمثلت فيما يلي:

- تنوع وسائل التعليم وتحديثها
- استغلال الطاقات الشابة والخريجين
- اتاحة فرص التدريب الحرة للطلبة منذ بداية التحاقهم بالجامعات
- تطوير المناهج وإغلاق بعض الأقسام مؤقتا؛ والتى لا يحتاجها سوق العمل
- استحداث وظائف أكثر تخصصا بمؤسسات سوق العمل.

**مقترحات الدراسة وآليات تنفيذها:**

لقد توصلت الدراسة الحالية للعديد من النتائج التي نرى أنها مهمة للغاية؛ ومن ثم فإنه في ضوء هذه النتائج يمكن صياغة بعض المقترحات المهمة، وكذلك الآليات المناسبة لتنفيذها؛ حتى يسهل على المسؤولين ومتخذي القرار دراستها وتنفيذها، وقد تمثلت المقترحات فيما يلي:

**المقترح الأول:** يتمثل في وضع الخطط والبرامج للتعامل مع المعوقات التى تحد من تفعيل دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية فى المجتمع العُماني، حيث أكدت النتائج على وجود العديد من المعوقات التى تحد من دور التعليم الجامعي في إحداث التنمية المجتمعية بالمجتمع العُماني. وقد اتضح

أن هذه المعوقات متنوعة منها ما يعود إلى: الجامعة – الخريج نفسه – مؤسسات سوق العمل وبالتالى لا بد من التنسيق العام بين الجامعات الحكومية والخاصة من ناحية ومؤسسات سوق العمل من ناحية أخرى للنظر في كيفية التعامل الممنهج مع هذه المعوقات.

آليات التنفيذ: عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدورية والمستمرة للبحث فى كيفية تحقيق الأهداف التالية:

- آليات التعامل مع المعوقات التى تعود للجامعات ذاتها:

1. التركيز على إعداد وتأهيل الخريجيين طبقا لمتطلبات سوق العمل.
2. التطوير المستمر لخطط ومناهج الجامعات على مستوى كافة الكليات والتخصصات.
3. الاهتمام بالإعداد المتميز لأعضاء هيئة التدريس.
4. دعم زيادة المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي.
5. العمل على نشر ثقافة الجودة فى التعليم الجامعي.
6. الاهتمام بإمكانات المكتبات العلمية بالجامعات.
7. زيادة جرعات التدريب التدريب العملي والميداني وربطه بمتطلبات التنمية.

- آليات التعامل مع المعوقات التى تعود إلى الخريجين أنفسهم:

1. اتاحة الفرصة للدراسة الجامعية لجميع الطلبة دون الانتقاء يؤدى إلى تخريج المتميزين والضعفاء.
2. إرشاد وتوجيه الطلبة إلى أهمية التطوير والتنمية الذاتية و الميل إلى المعرفة والاطلاع والتطور.
3. إقبال الطلبة على الدراسة في كافة التخصصات التى تناسب قدراتهم وميولهم
4. الاهتمام بغرس السمات الشخصية الايجابية بالخريجين والتى منها: التفكير العلمي والتجديد، وعدم الاتكالية والايجابية.
5. سرعة توظيف الخريجين بعد التخرج مباشرة.

**المقترح الثاني:** يتمثل في زيادة عدد الجامعات والكليات الجامعية الحكومية حيث يمكن تنفيذ هذا المقترح من خلال التنسيق الشامل بين وزارة التعليم العالي والوزارات والهيئات العاملة في المجال التنموي ومن ثم نقترح اتباع بعض آليات التنفيذ التالية:

1. دراسة احتياجات سوق العمل من التخصصات التنموية
2. انشاء الجامعات والكليات الحكومية التى تحتوى على أقسام تناسب المجالات التنموية.
3. تبنى بعض الوزارات انشاء كليات متخصصة من خلال التبعية المشتركة مع وزارة التعليم العالي؛ كوزارة البترول والثروة المعدنية عندما تفكر في تبني إنشاء كلية متخصصة فى مجال البترول والتعدين..... وهكذا يجب أن تفكر كافة الوزارات العاملة في المجال التنموي.

**المقترح الثالث:** ويتمثل في أهمية تفعيل دور الجامعات فى إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية، ويمكن تنفيذ هذا المقترح من خلال العمل على تحقيق الآليات التالية:

1. زيادة ربط التخصصات الأكاديمية بالجامعات بالمؤسسات والهيئات العاملة فى كافة المجالات التنموية.
2. زيادة الاهتمام بتركيز الجهود على قضايا المجتمع المعاصرة ومشكلاته وخاصة المعيقة للتنمية.
3. التطوير المستمر للمناهج الجامعية على نحو يخدم عمليات التنمية مباشرة.
4. إنشاء المراكز البحثية التى تحتضنها الجامعات اتاحة الفرص الميسرة للمؤسسات التنموية للاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث وخاصة رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقيات الأكاديمية.
5. تبنى مشروعات تنموية ترتكز على مشاركة الشباب للتوعية بالمشكلات التى يعاني منها المجتمع مثل الإدمان والحوادث المرورية ....وغير ذلك من مشكلات.
6. زيادة المشاركة المجتمعية الفاعلة من قبل الجامعات فى كافة عمليات التنمية ومناشطها.
7. زيادة معدلات التنسيق بين الجامعات والهيئات التنموية على كافة المستويات الوطنية والمحلية.
8. اهتمام الجامعات بتوفير مستوى متقدم من التدريب العملي الميداني للطلبة أثناء مرحلة الدراسة.

9. إتاحة الفرص التدريبية التي تهدف إلى ادماج الطلبة الجامعيين في بيئات العمل الحقيقية قبل التخرج.
10. إنشاء مراكز متخصصة فى تدريب وتأهيل خريجي الجامعات قبل الالتحاق بالوظائف.
11. توفير الكوادر المتخصصة الماهرة المؤهلة من أعضاء هيئة التدريس على المستوى الأكاديمي والإداري.
12. تطوير المناهج والخطط التدريسية بالجامعات بما يسمح لها بالدور الفعال في العمليات التنموية في كافة المجالات.
13. تفعيل دور البحث العلمي في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.
14. الاستفادة من نتائج رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث الأكاديمية ومشروعات التخرج.
15. الربط والتعاون بين الجامعات والكليات وسوق العمل والمؤسسات التنموية.
16. إدخال مقررات التنمية المجتمعية فى كافة التخصصات.
17. التفكير فى سمات وخصائص خريج المستقبل المؤهل لأداء الدور الفاعل في المجالات التنموية.
18. تحفيز المنافسة الشريفة بين كافة مؤسسات التعليم العالي في المجالات التنموية.
19. توفير الدعم المالي الكافي للجامعات والبحث العلمي.
20. التقليل من افتتاح مؤسسات التعليم الخاص؛ لأنه بعض من هذا المؤسسات أصبحت تهتم بالربح أكثر من جودة التعليم.
21. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ودور الجامعات بها فى التنمية.

**المراجع :**


1. الخشاب مصطفى. (1977). *دراسة المجتمع*. القاهرة: مكتبة النجلو المصرية.
2. الدجني.،إياد (2011). *دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الداء المؤسسي "دراسة وصفية تحليلية في الجامعات الفلسطينية*. سوريا: كلية التربية– جامعة دمشق .
3. الرشيد حمد أحمد. (2005). *دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور*. الأردن: جامعة عمان العربية .

4. المسلمية شيخة ، عبد الفتاح عايدة ، البوسعيدي راشد ، جودة عبد الوهاب ، المعولي يحى. (2011). *المجتمع العماني المعاصر* (الإصدار الثاني). (عبد الرحمن صوفي عثمان، المحرر) مسقط: جامعة السلطان قابوس.
5. زيدان بدراوي. همام (1993). السياسة وسياسات التعليم دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات. *مجلة دراسات تربوية، 8*(54)،
6. عبد الحي أحمد رمزي. (2011). *مستقبل التعليم العالي فى الوطن العربي* (الإصدار الأول). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
7. صالح.عماد فاروق (اكتوبر، 2010). دور الجامعة في مساعدة الطلاب المعاقين على الاندماج الاجتماعي. (أحمد عليق، المحرر) *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 4*(28)،
8. مدكور. ابراهيم (1975). *معجم العلوم الاجتماعية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب .
9. مطر علي سيف الإسلام ، و فرج.عبد الستار هاني (2009). خطايا السياسة التعليمية فى مصر "رؤية تحليلية ناقدة ". *المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية* ، الزقازيق: جامعة الزقازيق.
10. مجلس التعليم. (2014). *مسيرة التعليم في سلطنة عمان*. سلطنة عمان: مجلس التعليم .
11. مجلس التعليم. (2015). *التعليم اساس التنمية "أبرز المشاريع التى اشرف على إعدادها مجلس التعليم "*. سلطنة عمان.
12. زامل عناد. يوسف (2007). سوسيولوجيا التغير " قراءة مفاهيمية فى ماهية التغير و اتجاهاته الفكرية". واسط– العراق، العراق: كلية الاداب جامعة واسط. تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر، 2017، من https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50340
13. سعيد بن قابوس (23 أكتوبر، 2005). *مقالات*. تاريخ الاسترداد 31 أكتوبر، 2017، من الموقع الرسمي للسلطان قابوس بن سعيد: http://www.sultanqaboos.net/article-action-s-id-117.htm

14. مجلس التعليم. (2018). *نبذة عن التعليم المدرسي في سلطنة عمان*. تم الاسترداد من مجلس التعليم: https://www.educouncil.gov.om/page.php?scrollto=start&id=15

15. وزارة التعليم العالي. (23 اكتوبر، 2016). *الجامعات والكليات الخاصة في السلطنة*. تاريخ الاسترداد 11 اكتوبر، 2017، من وزارة التعليم العالي: https://www.mohe.gov.om/InnerPage.aspx?id=30C2284B-7B6D-49C7-BE63-2DCF29E48905

16. Barker, T. L. (1988). *Doing Social reasearch.* N Y: Mc Graw- Hill Book Company.

17. William, F. K. (1965). *Philosophy of education New York.* NY: Macmillan.

18. DEVELOPMENT, O. F.-O. (2010). *Reviews of National Policies for Education.* Cairo: ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT. Retrieved from https://www.oecd.org/edu/skills-beyond-school/44913775.pdf